اللذان واللذين وعن ابي اسحق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف
اذ اصل زيدان زيد وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال تاء وذلك لان التاء والياء قد
يكون للتانيث كضاربة وتضربين وتي بالجمع بين القلبين وته وذه بقلب الياء هاء
وذهي وتهي بالجمع بين البدلين ولمثناه اي لمثنى المؤنث تان وتين على الخلاف المذكور
في ذان وذين ولجمعهما اي المذكر والمؤنث اولاء عاقلا كان او غيره مدا وقصرا اي سواء
كان ممدودا او مقصورا وقد ينون مكسورا كصيه واولاء ولاء معرفة لافادة البعد و
تنزيله بالبعد منزلة النكرة واعلم انه اذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
حرف التشبيه يعني ها ويتصل بها اي باسماء الاشارة حرف الخطاب والدليل على حرفيته
امتناع وقوع الظاهر في موقعه وقيل انه ضمير افعل كذلك وقيل انه وجد فيه دليل
الاسمية وهو الاسناد اليه وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة
لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة والحرف يذكر ويؤنث وهنا اعتبر التذكير ولذا
انث العدد فيكون خمسة وعشرين بضرب اسماء الاشارة خمسة في حروف الخطاب
الخمسة وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك وماسواه الى ذاكن فيكون الى السقاطية
فلا يخرج ما بعدها وذانك وماسواه الى ذانكن وكذلك البواقي وهي تاك وتيك
الى تاكن وتيكن وكذلك اخواتها واولئك الى اولئكن والجملة عطف على جملة وهي
ذاك الخ ولما راى المص كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان ذاك وبالعكس لم
يتخذ مذهبا ولحال الى غيره فقال ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
والظاهر ذكره في الوسط الا انه اخر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة الطرفين وتلك
مبتداء وذانك وتانك النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض عن الف واحد عند
غيره مشددتين حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلان معنى
وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يكون التقدير كانا مشددتين

واوليك مثل ذلك في افادة البعد خبر تلك وقال الاندلسي لا فرق بين تشديد النون
وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد واولئك مثل ذلك في افادة
البعد واما ثم وهنا وههنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضا فللمكان اي فللاشارة الى المكان خاصة اي اختصاصا والجملة مؤكدة واما
قولهم قال كذا ومن ثم قيل كذا فللاشارة الى المكان الاعتباري الموصول بني الموصول
حيث يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار ما موصول او موصوف في لا يتم جزء
اي مبتداء او خبرا او فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجزء تمييزا وحالا ولا يتم حال
كونه جزءا من التراكيب الا بصلة فان قلت ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد و
يلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد الاصطلاحية واما ان يؤخذ الموصول في
تعريفهما اولا وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة و
ليس كذلك قال المص اريد بالصلة اللغوية فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد
بالموصول الاصطلاحي وفيه انه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال
بعد ذلك انما قلت بصلة ولم يقل بجملة جريا على اصطلاحهم فبينا قض كلامه قلت
الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه
بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى التفسير آخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم
الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى به المذكور لمن قامت هي
به فان قيل الموصول كما لا يتم جزء الا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلة الا بهما فما وجه تخصيص
الجزئية قلت الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا
يفوت الكلام بفوته ولو قال اما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح
لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب المبالغة وقصد بيان المصطلح
عليه لذلك الجملة وذلك الضمير وعائد احترازا عن نحو حيث فانه يتم جزءا الا بصلة بعدها

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)